الى الحاكم كبرقة بناحية بلاد العرب ولخوفها جاز لها ان تفوض امرها الى رجل مسلم
فان تزوجت ووليها غايب بمسافة يقصر فيها الحاكم ثم حضر الولي لم يكن له فسخ وان زوجها
الحاكم وولها حاضر فسخ النكاح الا ان يمنعها الولي من تزويج كفوء فيكون عاضلا
ويزوجها الحاكم واما من وطئ جارية ابنه فانت يوله فان الوطي حرام ولو ولد لا يلحق به
اصلا فكيف يكون ولدا واما وطي الاب جارية ابنه فانها اذا حملت فوطئ على الاب
ولحق به الولد وكانت ام ولد له وكل ولد يحدث بعد ذلك من امته فهو حر يعتق على الاب
للحاكم **فصل** لا يحل للزوج ان يضار زوجته حتى تشرك صداقها فان فعل
وتركت صداقها لظلمه ومضارته فالصداق في ذمته ولا يحلف لهو ولا
يحلف هي على الكراهية والصداق باق عليه ولو كانت كارهة الا ان تتركه
اكراهيتها فيه فان لم تتركه فلها طلبه حتى تقبضه ولو كانت كارهة **فصل** اذا زنا
الرجل بامرأة حرمت عليه امها وبنتها وحرمت على ابيه وعلى ولده كل هذا في مذهب
ابي حنيفة ولا محرم في مذهبنا في فان الحرام لا يحرم حلالا وفي مذهبنا كذلك
قولان المشهور التحريم **فصل** لا يجوز عقد النكاح الا بولي او وكيله ومن لا ولي لها
فالحاكم وليها **فصل** من ملك جارية وخشي عليها الزنا فانه يطأها على
اليمين واما ان يزوجها لاحد فان لم يعمل واهملها ولم يطأها ثم زنت فعليه الاثم
فان لم تكن له قصد في وطئها ولم يجد من يتزوجها واجتهد في صيانتها ثم
زنت ولا يعلم فلا اثم عليه فاذا زنت وتبت الزنا باقرارها او حمل حرم بها حتى
تضع حملها كلما زنت فان تكرر الزنا والحد اقيم عليها كما ورد في الحديث فاوان
بيعها

بيعها يضر به تركها في ملكه واجتهد في حفظها **فصل** في رجل تزوج امرأة في العدة وهي
في العدة ثم تابت فهل تحل له تزوجها بعد العدة والاستبراء من وطيها الفاسد
هذا مذهب اكثر العلماء وفي مذهبنا قولان احدهما لا تحل له ابدا
والقول الآخر يجوز له تزوجها بعد عدتها فاذا حلت من الثاني ثم ولدت فهل يلحق
بالولادة فيه خلاف والظاهر ان الولادة تكفي ويجوز له ان يعتد عقدها
بعد الولادة والله اعلم واذا اعتزلها حتى تغتسل جاز له الخلوة بها وانما النظر في غير عمة بنت
والكفين فانه جايز في الاجنبية اذا لم تخش الفتنة **فصل** في رجل تزوج امرأة
ومعها صبية يتيمة فرباها وقام بها حتى تزوجت فان كان متبرعا بذلك لم يجز له ان يطالب بعوض
عنه ومهر الصبية يتبع كل في مصالحها ولا يجوز لامها ان تاكل منه شيئا
ولا نفقة عليه لزوجها والحلوان الذي يؤخذ من مهر البنت حرام على الام وعلى الزوج وليس للاب
ان يطالب بنته لحق التربية ومذهب الشافعي ان نفقة البنت على امها يتبعها في
مالها او من صداقها وامها مطلقة وجدة ومعها ولد صغير فان الحضانة
للام والنفقة على الاب الى ان يبلغ الغلام وتتزوج البنت ومتى طلب الاب
الرضيع كان له اخذ الولد من الام الا ان ترضع مع الولد **فصل** قوله تعالى قد
فرض الله لكم تحلة ايمانكم يعني الكفارة فان منع حر غير الجارية حلف
لا يدخل الى نسايه شهرا فاذا مر بالكفارة ومن حرم جاريته لم يلزمه تحريم
ولا كفارة وان طلقها لم يلزمه طلاق ما دامت مملوكة الا ان ينوي به العتق
فيكون كناية عن العتق واذا سبيت اليهودية او النصرانية من قوم محاربين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)